MEMO

مادة اقتصاديات العراق

- وصف الاقتصاد العراقي منذ استقلال العراق عام 1932 :

ورث العراق منذ استقلاله عام 1932 ، اقتصاداً متدنياً في معدلات النمو يرتكز على بعض الصناعات الاستخراجية و قدرات زراعية ثابتة يعتمد فيه على الوسائل البدائية في الزراعة ، وهي حالة مازالت قائمة في شكل كبير الى يومنا هذا و يمكننا وصف بالاقتصاد المتخلف ، و بالاضافة من الناحية السياسية يمكن وصفه بالاقتصاد النامي و هذا الوصف يحمل خصائص محتادة ابرزها :

١- انخفاض دخل الفرد .
٢- الاعتماد على تصدير سلع رئيسية محدودة .
٣- انشغال الجزء الاكبر من الايدي العاملة في القطاع الزراعي (البطالة المقنعة) و ظهور حالة البطالة في مراكز المدن .
٤- انخفاض متوسط العمر بسبب رداءة المستوى الصحي .
٥- انخفاض مستوى التعليم و تفشي نسبة الامية .
٦- ارتفاع معدلات النمو السكاني نتيجة الاعراف و التقاليد السائدة .

* في عقد الثلاثينات من القرن الماضي تعامل العراق مع العائدات النفطية المتواضعة التي صار يتلقاها على انها مدخولات عائلة على تخصيصات موازنته العامة لكي يوظفها كاملة لاجهاء في تمويل المشروعات الراسمالية (الانتاجية) على اختلافها .

وفي عام 1952 خفض العراق نسبة ما يخصه من عائدات النفط الى 50% الى 70% ومن ثم الى 50% عام 1959 ، بسبب الزيادة الكبيرة في قيم هذه العائدات اولاً و تصاعد النفقات الجارية الاخرى في موازنات العادية للحكومة العراقية ثانياً .

وخلال العقود الثلاثة ما بين ثلاثينات القرن الفائت و ثمانينيات كانت عمليات التنمية الاقتصادية تتم من خلال خطط تنمية خصص لها ما مجمله 65 مليار دولار . ولم يستثمر منها الا 60% تقريباً جراء محدودية

MEMO

الطاقة الاستيعابية للعراق في تلك الفترة (اي عدم وجود قطاعات صناعية وخدمية وبنى تحتية متكاملة وحديثة وبداية القطاع الزراعي) وعلى الرغم من نقص الكفاءة الادارية للحكومة العراقية والعوائق الكبيرة التي واجهتها البلاد، فقد اسفرت عملية التنمية الاقتصادية هذه على نحو حقيق ملفت النظر في معدلات الناتج المحلي الاجمالي حيث كان يدور حول 8% سنوياً خلال الفترة ما بين عامي 1960 و 1980، حيث بلغ معدل نمو القطاع النفطي خلال نفس هذه الفترة 7.6% بينما حقق القطاع غير النفطي (القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى) معدل نمو اعلى وصل الى 8.7%.

ونتيجة لهذا النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفع دخل الفرد ارتفاعاً كبيراً من 105 دولار عام 1960 ليصل الى 309 دولار عام 1980 اي بمعدل نمو سنوي قدره 4.8%.

فحقق بذلك المستوى الاعلى له في تاريخ العراق الحديث وعليه يمكن ان نقول ان العراق واقتصاده قد عاش عهداً ذهبياً خلال تلك الفترة او تلك السنوات العشرين، حيث ازداد تعداد الطبقة الوسطى من السكان (متوسطي الدخل والمعيشة) الى اعلى مستوياته عام 1980 يوم كانت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي في ذلك العام هي الاقرب الى ما يمكننا وصفه بالتوزيع العادل للدخل.

وقد كان مقدار الاقتصاد العراقي يواصل مساره في التطور والازدهار لولا تبدل الظروف السياسية عام 1969 وبدء العراق المرحلة الاكثر وحشية في الحروب المدمرة التي بدأت منذ ذلك التاريخ، لذلك فان حرب الثمانية سنوات المدمرة مع ايران هي جديرة بان تسمى ام الحروب بسبب جسامة الاخطار التي اوقعتها بالاقتصاد العراقي وبالشعب العراقي بشكل عام لانها بسبب طولها وضعت العراق على سكة الانهيار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فمن مجمل الاخطار التي تحيط الاقتصاد العراقي ما يأتي:

1- خسارة ما يقرب 62 مليار دولار من العائدات النفطية.

2- استنزاف ما يتراوح بين 35 الى 45 مليار دولار من الاحتياطات الاجنبية (الاحتياطات الاجنبية).

Scanned by TapScanner

3/

MEMO

٣- تراكم الديون الخارجية التي قدرت 42 مليار دولار لدول غير عربية و 35 مليار دولار للدول العربية.
٤- تحمل النفقات العسكرية الاضافية التي وصلت الى 105 مليارات دولار.
٥- تدمير البنى التحتية بما يعادل 30 مليار دولار.
٦- توقف عملية التنمية الاقتصادية جراء توقف وغياب الاموال المخصصة للاستثمارات و تجنيد شريحة واسعة من الايدي العاملة لخوض غمار الحرب.
٧- النقص الشديد الذي عانته القطاعات الاقتصادية والانتاجية في مدخلات المواد الاولية و قطع الغيار والقطع و المعدات الرأسمالية (الانتاجية).

ونتيجة لذلك بات الناتج المحلي الاجمالي يميل الى التراجع بنسبة 10.1% سنوياً خلال سنين الحرب ليسجل خلال الفترة 1980-1989 خسارة اجمالية قدرها 342 مليار دولار تقريباً بدلاً من ان يواصل مسيرة نمو، فضلاً عن الخسائر الفادحة في الارواح والتأثيرات النفسية المدمرة والدمار الذي لحق بشعب العراق.

وفي اعقاب انتهاء الحرب العراقية الايرانية التي وضعت اوزارها عام 1988 لم ينعم العراق بالسلام الا سنة واحدة فقط، ففي آب اغسطس عام 1990، اندلعت حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية مع الكويت) ووقوف المجتمع الدولي بأكمله مع الكويت وضد نظام الحكم في العراق وقتها و تم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وشملت الحظر الكشف والشامل على طول البلاد وعرضها ولمدة 43 يوماً الغارات شديدة بالبنى التحتية لاقتصاد العراق وادى ذلك الى افقاره تماماً جراء 12 سنة من العقوبات الاقتصادية.

Scanned by TapScanner